

أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (٢٠٠٦-٢٠١٧)

كوفان تمر غازي^١ فاطمة رمضان سمو^٢

^١ قسم العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق

^٢ قسم العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق

المستخلص

يعد الانفاق العام العنصر الاساس في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ويعد أحد أدوات السياسة المالية فهو يمثل ويعبر عن دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من قبل الدولة، يعاني الاقتصاد العراقي جملة تحديات تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فضلاً عن الاختلال الهيكلي فيه وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي باستثناء قطاع النفط. ومن هنا تبرز مشكلة البحث التي تناولت الدور الذي يمكن ان يؤديه الانفاق العام بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. هدفت البحث الى معرفة أثر الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، الاستهلاك، البطالة، التضخم). وقد توصلت البحث الى أن أثر الانفاق العام ايجابي ومهم على أغلب متغيرات البحث وهذا بطبيعته يتفق مع النظرية الاقتصادية والتجارب الدولية المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية، وأوصت البحث بضرورة تعزيز الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الاساسية وتوفير القاعدة الاساسية التي تنطلق منها القطاعات الاقتصادية، واهتاج سياسة استثمارية جديدة لاسيما في مرحلة اعداد الميزانية، تستند على رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة تتبنى مبدأ التنوع في المجالات الاستثمارية تهدف الى تحويل موارد البلاد الطبيعية الى ثروة اخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهذا يمكن ان يساعد على توفير التحتية التي ينطلق منها الاقتصاد العراقي لتجاوز العقبات التي يواجهها في المتغيرات قيد البحث من أجل النهوض في الانتاج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن فسح المجال امام القطاع الخاص ليساهم في تعزيز الانفاق الخاص عبر المشاريع الاستثمارية التي تناط به مما يعزز مجمل التنمية الاقتصادية للبلاد.

الكلمات الدالة: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، الاستهلاك والاستثمار، البطالة، التضخم.

١. المقدمة

التضخم، وتعود اهمية النفقات العامة بوصفها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في الميادين المختلفة لرسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذا فان السياسة الإنفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمتاز اقتصاد العراق بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً من معظم اقتصاديات الدول الاخرى، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص اتباع اقتصاد الحر اي يعتمد على نظام السوق، إذ تحدد فيه قوى العرض والطلب المعطيات الاقتصادية الاساسية التي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية والانتاجية والخدمية والتجارة الخارجية والداخلية دون اي تدخل يذكر من جانب الحكومة.

من هنا برز دور الانفاق العام في بناء اقتصاد يمتو بوتائر متصاعدة اذ لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بالاستغلال الامثل للأموال المخصصة لإنجاز المشروعات العامة، والتي تعد من الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

١.١ أهمية البحث

يحتل الانفاق العام مكانة هامة ومتميزة ليس في الاقتصاد العراقي فقط فحسب وانما في جميع اقتصاديات العالم لما له دور مهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانتاج وتطوير البنى التحتية اذ يؤثر على زيادة الطلب خصوصاً الإنفاق الاستثماري يؤثر على زيادة التشغيل وبالتالي خفض معدلات البطالة، كما يؤثر على التضخم من خلال زيادة الانفاق العام مع ثبات الانتاج يؤدي الى زيادة معدلات



مجلة جامعة كويبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد ٢، العدد ٢ (٢٠١٩).

أستلم البحث في ٢٢ نيسان ٢٠١٩؛ قبل في ٢٦ آب ٢٠١٩

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩

البريد الإلكتروني للمؤلف: fatima.semo@uoz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٩ كوفان تمر غازي، فاطمة رمضان سمو. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة

تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

(٢٠٠٧-٢٠١٧)، بينما يتناول الثالث تطور الاتفاق العام في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧).

بينما يتناول القسم الثالث تقدير وتحليل إثر الاتفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، ويتناول عدة نقاط رئيسية؛ الأول أثر الاتفاق العام على النمو الاقتصادي، بينما يهتم الثاني أثر الاتفاق العام على الاستهلاك، أما الثالث أثر الاتفاق العام على الادخار والاستثمار، أما الرابع أثر الاتفاق العام على البطالة، أما الخامس أثر الاتفاق العام على التضخم، وأخيراً ذكرت الى اهم الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بالبحث.

٢. الإطار النظري للإيفاق العام وتطورات وآثاره الاقتصادية

احتلت دراسة النفقات العامة مركزاً أساسياً في الدراسات المالية، بسبب انها تطورت بالمستوى نفسه من التطور الذي مر به الفكر المالي والسياسة المالية، وللحكومة الكثير من الوسائل الهادفة الى اشباع الحاجات العامة ومن واجبا ان تقوم باتباع الوسائل الملائمة التي تستطيع عن طريقها ان تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع تلك الحاجات ويتم ذلك عن طريق الاتفاق العام. ويمكن ان يوضح في هذا المبحث مفهوم الاتفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي وآثاره الاقتصادية وكما يأتي:

١.٢ مفهوم النفقات العامة:

إن مصطلح النفقات العامة يتكون من مقطعين هما نفقة بمعنى مصاريف، وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا وهم يمثلون مؤسسات الدولة وخاضعين للقانون العامة بفرعها الإداري والدستوري (حمدي، ٢٠١٥).

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسية الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة وتطور مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنه في ظل الدولة الحارسية (الخطيب وشامية، ٢٠١٦). المفهوم التقليدي للنفقات العامة لم تنجح سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في اواخر عهده، وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي الدولة ان تتبع نظام اقتصادي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر دور الدولة الحارسية.

اما المفهوم الحديث للنفقات العامة يختلف عن مفهوم التقليدي نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الرأسالية منذ بداية القرن العشرين، وظهور الاشتراكية، الى التخلي عن دورها الحيادي، ولجوتها الى التدخل في الحياة الاقتصادية، فقامت الدولة الرأسالية بالكثير من اوجه النشاط وخرجت من نطاق الدولة الحارسية، الى نطاق الدولة المتدخلة متأثرة بالفكر الكينزي، بذلك اصبح الفكر المالي الحديث ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة، فهي نفقة ايجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية. وتعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (العبيدي، ٢٠١١).

وعرف ايضا بأنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها العامة بقصد اشباع احدى الحاجات العامة (عواد، ٢٠١٣). ويمكن تعريفها أيضاً هي مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (العلي، ٢٠٠٩). كما تعرف النفقات العامة بأنها الاموال المخصصة من قبل الحكومات

تنطلق أهمية البحث من الدور الفعال الذي يلعبه الاتفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال اشباع حاجات العامة للمجتمع، وان تحديد العلاقة بين الاتفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات أهمية في رسم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية ومنها العراق حيث يحتل الاتفاق العام حصة الأكبر من الموارد الاقتصادية.

٢.١ مشكلة البحث

يتأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية بالأنفاق العام ومن بين ذلك النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار والتضخم والبطالة ولكن هل ان زيادة معدل نمو الاتفاق يساهم بشكل ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اي يمكن صياغة مشكلة البحث على صيغة السؤال الاتي: هل ان الاتفاق العام لها اثر ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق؟

٣.١ هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة أثر الاتفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار، البطالة، التضخم)، وكذلك تسليط الضوء على طبيعة النفقات العامة في العراق وسياسة تقسيمها وتصنيفها وتطورها.

٤.١ فرضية البحث

يسعى البحث الى اختبار الفرضية التي مفادها ان الاتفاق العام يعد عاملاً مؤثراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ولها دور مهم وأثر ايجابي المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

٥.١ منهجية البحث

من اجل الوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي لمعرفة إثر الاتفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ومن خلال جمع البيانات والمعلومات من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والمالية، واختبار فرضية البحث تم اجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

٦.١ حدود البحث

سيتم التركيز في هذا البحث على أثر الاتفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٧.

٧.١ هيكلية البحث

سعيًا للوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضيته، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي: القسم الاول: الإطار النظري للإيفاق العام وتطورات وآثاره الاقتصادية ويشتمل على ثلاثة نقاط رئيسية:

يتناول الاول مفهوم النفقات العامة، اما الثاني النفقات العامة في الفكر الاقتصادي، بينما يتضمن الثالث الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

اما القسم الثاني بنطاقه الثلاثة فقد تناول سياسة الاتفاق العام في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، اذ خصص النقطة الاولى تقسيم النفقات العامة في العراق، في حين يتناول الثاني التصنيف الاقتصادي لنفقات الموازنة العامة في العراق خلال الفترة

ثناء ادائها لدورها المحدود في حياة المجتمع كدولة حارسة، وكانت دعوتهم الى ضرورة حصر وتقييد الاتفاق الحكومي في اضييق حدوده (الصالح، ٢٠٠٨).

النفقات العامة والمدرسة الكينزية

اثبتت ازمة الكساد العظيم الكبير ١٩٢٩ عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والغاء مفهوم الدولة الحارسة اذ اثبتت هذه الازمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم وان الاختلالات تكون عرضية فقط وتم العودة في حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقاً من فكرة اليد الخفية لأدم سمث.

فقد اصحت النظرية الكلاسيكية عاجز عن تقديم الحل الناجح لهذه الازمة مما فسح المجال للأفكار التي نادى بها كينز ان تجد طريقها الى تطبيق والتي وردت في مؤلفته (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) والتي أكدت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق التشغيل عن طريق التأثير في العناصر المكونة للطلب الفعلي والذي يتكون من الطلب على السلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار فلم يعد دور الدولة قاصراً على علاج الازمات وتحقيق التوازن الاقتصادي وانما امتد لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي بعد ان ادركت النظرية الكينزية فشل نظام السوق وعدم قدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي (Akitoby & Inchaus، ٢٠٠٤).

وقد ركز كينز على ان جانب الطلب الكلي يحدد العرض الكلي على عكس وجهة نظر الكلاسيك وأكد على ضرورة تدخل الدولة عن طريق استخدامها أدوات السياسة المالية وهي الاتفاق والضرائب ويفضل الكينزيون ان تلجأ الدولة الى زيادة النفقات الحكومية بدلا من تخفيض الضرائب حيث ان النفقات العامة هي الاداة الاساسية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية في الاجل الطويل. وقد اوجد كينز علاقة بين زيادة الاتفاق ونمو الدخل القومي من خلال الية المضاعف (Multiplier) الذي يوضح أثر الاتفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ومفهوم المضاعف من كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة والذي يعتبر الاتفاق العام كمتغير خارجي بسبب نمو الدخل القومي (الغالي، ٢٠١٣).

النفقات العامة والمدرسة النقدية

ترتكز هذه النظرية على تقرير صدره ميلتون فريدمان وأناجي شوارتز بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية ينتقدان كينز ومدرسته منطلقين من عدم إعطاء السياسة النقدية اهتمام كبير على عكس السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية (الحلاق، ٢٠١٠). إعطاء الدور للسياسة النقدية لتكون سياسة لمعالجة التضخم نظرا لقصور السياسة المالية بالهوض بمستوى النشاط الاقتصادي في الاجل القصير، فضلا عن توصلهم الى نتيجة من شأنها ان زيادة في جانب الطلب الكلي هي جراء نمو عرض النقدي التي صاحبها ارتفاع معدلات البطالة والوصول الى الركود التضخمي (صباح وتاية، ٢٠١٦).

ومن اهم افكار التي جاءت بها المدرسة النقدية (صائل وعناد، ٢٠١٧):

١. الحرية الاقتصادية المطلقة لا يوجد هناك اي تعارض بين المصلحة الفردية والعامة.
٢. ان سياسة عدم التدخل كانت تشكل سياسة اولية، فقد يرى النقديون انه حتى يتضارب المصالح الخاصة مع العامة فلا يمكن الاعتماد على الحكومة في علاج هذه المشكلة ومن ثم على الدولة ان تتباعد عن النشاط الاقتصادي وتعود الى القيام

لتوفي السلع والخدمات العامة (Robbins، ٢٠٠٤)، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان تعرف النفقة عامة بانها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام. من خلال التعاريف اعلاه يمكن تحديد عناصر النفقات العامة:

النفقة العامة مبلغ من النقود:

يجب ان تكون النفقة العامة مبلغاً من النقود، فمع شيوع الاقتصاد النقدي والتخلي عن نظام المقايضة واصبحت الدولة تنفق مبالغ للحصول على سلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن مزايا جعل الاتفاق العام نقدياً ما يأتي (العبيدي، ٢٠١١).

النفقة العامة يقوم بها شخص عام

يتطلب ان تكون النفقة العامة صادرة عن جهة عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة في نشاط مشابه لنشاط الافراد فإنها تعد نفقة خاصة، لذلك فليس جميع النفقات التي تصرفها الدولة أو الهيئات العامة نفقات عامة، في حين بعض النفقات التي تنفقها بعض الاشخاص المعنوية الخاصة المتمتعة ببعض امتيازات السلطة العامة نفقات عامة (العلي، ٢٠٠٩).

معيار ملكية الاموال المنفقة

فإن الاموال المملوكة للدولة أو هيئاتها او اداراتها او شركاتها او مؤسساتها وفقاً لهذا المعيار تعتبر عامة والاتفاق منها هو إنفاق عام بصرف النظر إذا كان الجهة القائمة بالإنفاق تستخدم اساليب السلطة العامة أو لا، (العلي، ٢٠٠٩).

يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام

لانعد نفقة عامة تلك التي تصدر عن شخص عام وفائدتها تعود لشخص معين او لفئة معينة، لأن فيه انحراف عن تحقيق هدف اساسي للنفقة العامة وهو اشباع الحاجات العامة (عواد، ٢٠١٣).

٢.٢ النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح الى وجود ظاهرة زيادة النفقات العامة في جميع الدول مما اختلفت الدول في نضامها الاقتصادي او بنائها الاقتصادي ويمكن تبين ذلك من خلال المدارس الاقتصادية التالية:

النفقات العامة والمدرسة الكلاسيكية

تؤمن هذه المدرسة بما يسمى بالحيايد المالي بوصفه اطارا لمفهوم الدولة الحارسة اي اقتصر دورها في الوظائف التقليدية، اي ان مسألة توازن الموازنة تتحقق عن طريق تساوي او تعادل جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة وقاعدة رئيسية في المالية التقليدية وكان مبدئهم يركز على استحصال الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة في مجال الحاجات العامة (صباح وتاية، ٢٠١٦)، اي ان اقتصادات هذه الدول تكون على وفق آلية السوق التي تكون أكثر تنظيماً من الاقتصادات الموجهة.

ان وجهة النظر هذه الدول أكد على ضرورة ان يتبع الافراد مصالحهم الخاصة وكثيراً ما ينتهي هذا الامر في خدمة المجتمع ككل وان رجال الاعمال الذي يسعى وراء الربح يجعل البلد ثرياً، وأكد على اليد الخفية التي تعيد التوازن تلقائياً الى الاقتصاد الى ما حدث طارئاً او اختلال (Krugman، ٢٠١١).

وقد بنى رواد هذا الفكر على اساس ان نفقات الدولة بمجرد نفقات الاستهلاك العام

زيادة الميل الحدي للاذخار على حساب الميل الحدي للاستهلاك وهذا سلوك طبيعي وفق نظرية سلوك المستهلك، ويولد الاتفاق العام الموجه لدم اسعار السلع الاستهلاكية الى انخفاض تكاليف شرائها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع (الهيتي والحشالي، ٢٠٠٦).

٤. أثر النفقات العامة في مستوى الاستخدام: ان هدف رفع مستوى الاستخدام يعد من اهم مسؤوليات سياسة الاتفاق العام، ووفق الجانب العلمي قد يكون من الصعب الوصول لهذا المستوى لكونه يمثل حالة افتراضية كما يعتمد ذلك المستوى على عدد متطلبات منها آراء المنظمين وقراراتهم في المشروعات والتي على ضوءها يتحدد حجم الاتاج وبالتالي مستوى الطلب على القوة العاملة كما وتشكل الحالة الاقتصادية سواء الركود او الانتعاش دوراً مؤثراً في مستوى الاستخدام، الامر التي يظهر من خلاله دور الاتفاق العام الذي يؤثر بوضوح على عملية خلق التوازن.

٥. فن جانب تزايد السلع والطلب على القوة العاملة يتراجع بشكل واضح ونتيجة لهذا الوضع تلجأ الدولة لمسك زمام الامور، حيث تتوسع في الاتفاق العام وبالتالي يتم رفع حجم الاستخدام ويحث امتصاص للسلع المتراكمة بواسطة الدخول الناشئة لتحريك عجلة الاقتصاد، غير انه في حالة الانتعاش تقوم الدولة بتقليل الاتفاق العام لكي لا تزداد معه الضغوط التضخمية، فتقوم بإجراءات تقود لامتناس فائض القوة الشرائية وتحجيم الطلب وكبح جراح الضغوط التضخمية (خضير ويونس، ٢٠١٨).

٥. أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي: يتعرض الاقتصاد القومي الى حالات عدم التوازن هـا حالة التضخم والانكماش، حالة التضخم تعني قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي اي هي الحالة التي يفوق فيها اجمالي الاتفاق القومي اجمالي الانتاج القومي. أو بعبارة اخرى كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع هذا يعني زيادة اجمالي الطلب على السلع والخدمات على اجمالي الانتاج يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تتزايد حجم الفجوة التضخمية وهي مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي. اما حالة الانكماش تعني قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي اي هي الحالة التي يقل فيها اجمالي الاتفاق القومي عن اجمالي الانتاج القومي. اي بعبارة اخرى كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك الى انخفاض الاسعار وزيادة البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي (العلي، ٢٠٠٩).

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تحدث هذه الآثار على الدخل القومي بشكل غير مباشر وعلى وفق آليتين الاول المضاعف والثانية هي المعجل وكما يأتي:

١. المضاعف: النفقات العامة هي عبارة عن توزيع دخول لأصحاب عوامل الانتاج على شكل اجور وريح وفوائد، فاذا زادت النفقات بمقدار معين فان هذه الزيادة سوف تتحول الى دخول لأصحاب عوامل الانتاج. وهؤلاء سوف لن يحتفظوا بها بل ينفقون جزءاً منها ويتحدد هذا الجزء بما يسمى الميل الحدي للاستهلاك، هذا الجزء المنفق سيكون دخلاً لآخرين وبدورهم يتصرفون بها وبالنسبة نفسها كما تصرف بها الفريق الاول. وهكذا تحدث لدينا سلسلة من الزيادات في الدخول تفوق الزيادة الاولى الناشئة من زيادة الاتفاق الحكومي. الا ان كل حلقة تكون اقل من سابقتها الى ان تتلاشى (العبيدي، ٢٠١١). وتستخرج قيمة المضاعف

بوظائفها التقليدية وليس كدولة راعية كما في الحقبة الكينزية.

٣. ركزت النظرية النقودية على كمية النقود والسياسة النقدية والاهتمام بعرض النقود كمحرك اساسي للنشاط الاقتصادي بعد ان استهان كينز بالدور الذي تؤديه السياسة النقدية حيث عمل فريدمان على تصحيح إطار العمل الذي أسسه كينز. على هذا الاساس ان المدرسة النقودية فقللت من الدور الاقتصادي في احداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية بسبب اثر التزاحمي والتباطؤ للسياسة المالية وهذا ما اثبتتها أزمة التضخم الركودي وعدم سلامة الاجراءات المالية الكينزية التداخلية في تعزيز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣.٢ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تحتل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر وذلك بسبب توسع وتطوير وظائف الدولة، إذا أخذت تتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وليبان هذه الآثار سوف نقسمها على قسمين الاولى الآثار الاقتصادية المباشرة والثانية الآثار الغير المباشرة.

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية، وتطول هذه الآثار عدة متغيرات اقتصادية وكما يلي:

١. أثر النفقات العامة في الانتاج القومي: من الطبيعي ان قيام الدولة بالإفاق على اقامة المشروعات الانتاجية، يؤدي الى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات، مما يترتب عليه زيادة في الناتج القومي الاجمالي، الا ان تلك الزيادة في الناتج القومي تتوقف على كفاءة الاتفاق العام، ونرى ان النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومي من ناحيتين هما:

الاولى: الموارد الاقتصادية، والقوى العاملة ورأس المال (جانب العرض)، ويؤثر الاتفاق العام على هذه العوامل في الأجل الطويل، فيرفع من انتاجيتها، فالأفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة.

الثانية الاتفاق على البنى الأساسية يؤدي الى زيادة كفاءة رأس المال (القاضي، ٢٠١٤).

٢. أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي: تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، لأن هناك جزءاً كبيراً من هذه النفقات على شكل شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والامن و سلع استهلاكية اخرى، او يجري تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك. ولهذا فان آثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف الى حد بعيد على نوع هذه النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها سواء كانت من الفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة، وبالتالي يكون ميلها الحدي للاستهلاك واطناً، ومن الفئة الاجتماعية التي تكون دخولها منخفضة وبالتالي فان ميلها الحدي للاستهلاك مرتفع (عواد، ٢٠١٣).

٣. أثر النفقات العامة في الادخار القومي: يرتبط الدخل طردياً بالادخار فكلما ازداد مستوى الدخل قاد لذلك ارتفاع المدخرات، ويمكن تتبع آثار الاتفاق العام في الادخار القومي من خلال اثر الاتفاق العام في الدخل القومي وأثر الاتفاق العام في الميل الى الادخار (الوادي، ٢٠٠٧). ويولد الاتفاق العام المنتج (ذات الطابع الاستثماري) الى زيادة الدخل القومي وهذا يعني تعزيز القدرة الادخارية للأفراد فضلاً على ان زيادة الدخل القومي وبالتالي متوسط دخل الفرد سوف يؤدي الى

والاهداف المرسومة من قبل السياسات الاقتصادية وتكمن اهميته أيضاً في التعرف على نوع ونمط هذا الاتفاق ولغرض القاء نظرة على التوسع والتطور الذي حصل في مجالها، ان تصنيف النفقات يعكس مستوى ومركز الثقل من خلال نسبة كل باب صرف من الاتفاق العام.

ويمكن ملاحظة الجدول (١) والشكل (١) و(٢) الذي يوضحان التصنيف الاقتصادي لنفقات الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٧) كنسبة من اجمالي الاتفاق العام.

جدول ١

التصنيف الاقتصادي لنفقات الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٧). نسب مئوية				
سنوات	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١١	٢٠١٠
ابواب الصرف	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
تعويضات الموظفين	٣٧.٤	٣٩.٧	٤٣.٧	٤١.٥
السلع والخدمات	١٠.٤	١٢.٩	١١.٨	١٢.٤
الفوائد	١.٠	٠.٧	٢.١	١.٣
الاعانات	١.٩	٢.٤	٠.٦	٥.٥
المنح	٩.٧	٩.٨	٨.٥	٧.٧
المنافع الاجتماعية	٦.٣	٨.٢	٨.٥	٨.٠
المصروفات الاخرى	٨.٦	١٠.٧	١٠.٥	٧.٨
الموجودات الغير مالية	٢٤.٧	١٥.٦	١٤.٣	١٨.٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
سنوات				
ابواب الصرف	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
تعويضات الموظفين	٥٧.٥	٦٢.٢	٦٣.٠	٤٨.٥
المستلزمات الخدمية	١.٣	١.٣	١.١	٢.٨
المستلزمات السلعية	٤.٩	٢.٤	٣.٢	٦.٢
صيانة الموجودات	٠.٦	٠.٦	٠.٨	٠.٩
النفقات الرأسمالية	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٨
المنح والاعانات وخدمة دين العام	١١.٦	١٢.٧	٩.٠	١٦.٠
الالتزامات المساهمات	٠.٢	٠.٥	٠.٣	٠.٢
البرامج الخاصة	٠.٤	٠.١	٠.٢	٠.١
الرعاية الاجتماعية	٢٥.١	٢٠.٢	٢٢.١	٢٤.٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٧).

وقسمت ابواب صرف الى تسعة ابواب للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٤)، يلاحظ خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٠٧) كانت متوسط مساهمة تعويضات الموظفين من الاتفاق العام

حسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{مضاعف الاتفاق} = \text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاتفاق}}$$

٢. المعجل: ان الزيادة في الاتفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي الى زيادة حجم الدخل والاستخدام وهذا هو اثر المضاعف. وهذا الاخير يدفع بالمنتجين الى التوسع في طاقتهم الانتاجية أي زيادة استثماراتهم التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الانتاجية (المكائن والآلات)، ان التوسع انتاج وسائل الانتاج (المكائن والمعدات) هو ما يسمى بأثر المعجل وهذا هو الآخر اثر غير مباشر للإتفاق الاولي. (العبيدي، ٢٠١١) فالمعجل اذن يبين نسبة التغير في الاستثمار الى التغير في الاستهلاك.

$$\frac{\text{معجل} = \text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الاستهلاك}}$$

٣. سياسة الاتفاق العام في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٦)

من أجل توضيح سياسة الاتفاق العام في العراق نقسم هذه الفقرة على ثلاث فقرات رئيسية وهي كيفية تقسيم النفقات العامة والتصنيف الاقتصادي للاتفاق العام بناء على الوظيفة الاقتصادية لها وتطورات الاتفاق العام خلال مدة البحث من أجل تسهيل عملية البحث وآثارها على النشاط الاقتصادي خلال مدة البحث.

١.٣ تقسيم النفقات العامة في العراق

ان تطور دور الدولة ادى الى تنوع الاتفاق الحكومي وان البحث في تقسيم الاتفاق العام يعني دراسة هذا الاتفاق من حيث تركيبه ومضمونه وطبيعته، وان كل دولة تأخذ التقسيمات التي تلائم ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وان الاتفاق الحكومي مجموعة غير متجانسة من الاجراءات تختلف فيما بينها سواء كانت من حيث طبيعتها أم من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية، لذا لا يمكن إيجاد تقسيم واحد للاتفاق العام ويكون جامعا يتضمن كافة اوجه نشاط الدولة، لذا فقد تم اعتماد تقسيم الاتفاق العام في تكوين رؤوس الاموال المادية للمجتمع. واستناداً الى ذلك يقسم الاتفاق العام في العراق على النحو الآتي (الدليمي، وفرخان، ٢٠١٧):

الاتفاق الجاري او التشغيلي:

هو الاتفاق الخاص بالأداء، اي الاتفاق الذي يتعلق بسلع والخدمات لغرض الاتفاق التشغيلي، كرواتب الموظفين والسلع والخدمات والفوائد والاعانات والمنح ومنافع اجتماعية وشراء الموجودات الغير المالية.

الاتفاق الاستثماري أو الرأسمالي:

هو الاتفاق على عمليات الخاصة بتكوين راس المال كسواء سلع وخدمات للمشاركة الاستثمارية كإنشاء السدود او بناء الوحدات الانتاجية.

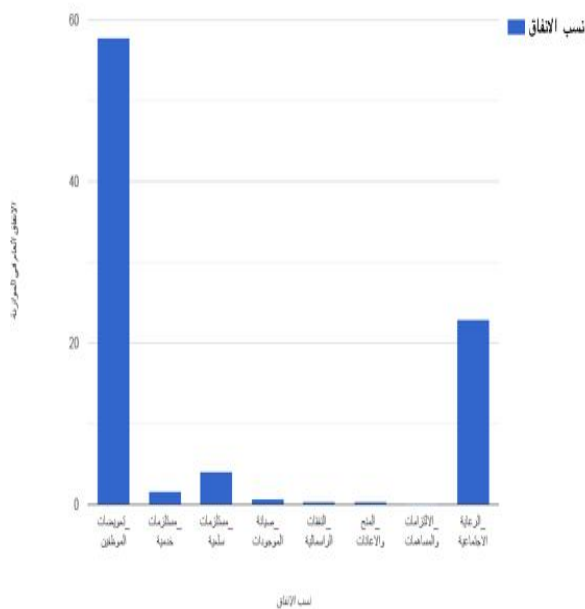
٢.٣ التصنيف الاقتصادي لنفقات الموازنة العامة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧)

بعد ان قسم الاتفاق العام في العراق الى إتفاق جاري وأتفاق استثماري، يتم تخصيص وتوزيع هذه النفقات من خلال الموازنة العامة الى كافة أنشطة الدولة وذلك لتطبيق مهامها والانتقال من التخصيص الى التوزيع والممارسة الفعلية للقيام بكل النشاطات

المدة، وكان متوسط نصيب القطاعات الاخرى (١.٦%) و (٤.١%) و (٠.٧%) و (٠.٣%) و (٠.٣%) و (٠.٢%) للمستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية وصيانة الموجودات والنفقات الرأسالية والالتزامات والمساهمات، والبرامج الخاصة على التوالي.

شكل ٢

متوسط نسب إنفاق الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

٣.٣ تطور الإنفاق العام في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٦)

إن الإنفاق العام هو أحد بنود الموازنة العامة التي استمدت أهدافها من السياسة الحكومية وخطة التنمية الوطنية واستراتيجية مكافحة الفقر.

اذ ركزت الخطوط العامة للسياسة المالية على تكثيف جهود الحكومة من اجل تنويع حصيله الايرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام مع مراعات زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كاللتنظيم والصحة للارتقاء بالعنصر البشري، والسعي في الوقت ذاته الى تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عمليات الأعمار وتطوير البنى التحتية ومواصلة دعم أسعار البطاقة التموينية.

وذلك بغية توفير المواد الغذائية الأساسية للمواطن والتأكيد على سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معيشي أفضل والذي تمثل في تشريع قانون التقاعد الوطني الموحد وايلاء الأهمية للناحية الأمنية للبلد وبناء القدرات الذاتية للوزارات والهيئات والشركات وتخفيف عبء الدين العام فضلاً عن ايلاء القطاع الخاص أهمية للارتقاء بمستوى ادائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ان هذه الاهداف هي التي تحدد حجم وتوجهات الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي، الى ان الكثير من هذه الاهداف تصطدم بالظروف الامنية والسياسية والاقتصادية مما تعد معرفة ومحددة للوصول الى غاية الإنفاق العام. ويشير الجدول (٢) والشكل

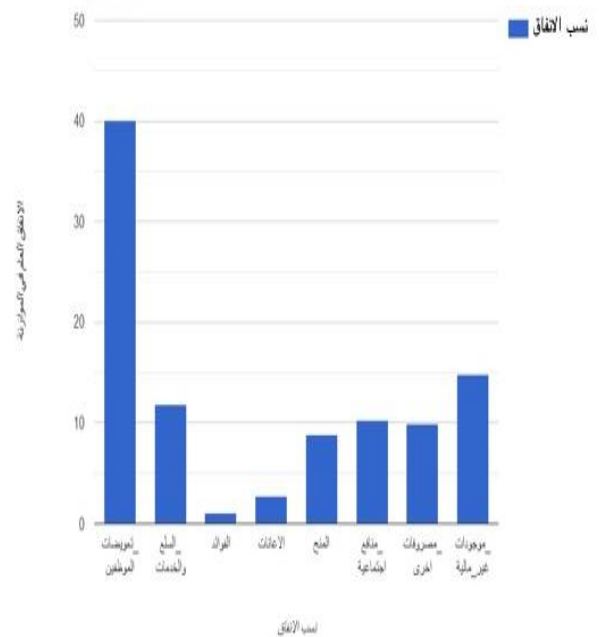
(٤٠.١%) وهي تشمل رواتب واجور وعلاوات وترفيعات ومكافأة وحوافز موظفي قطاع العام خلال تلك المدة، وهي أكبر حصة من الإنفاق العام نتيجة زيادة عدد موظفي قطاع العام خاصة بعد عام ٢٠٠٣.

وليكون متوسط نصيب القطاعات الاخرى من الإنفاق العام للسلع والخدمات (١١.٨%) الفوائد (١.٢%) الاعانات (٢.٨%) المنح (٨.٩%) المنافع الاجتماعية (١٠.٣%) المصروفات الاخرى (٩.٩%) ومصاريف الموجودات الغير المالية (١٤.٨%).

ان حصة كل باب من الإنفاق العام خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١٣) اخذت بالتذبذب اي بين الارتفاع والانخفاض بحسب الظروف الاقتصادية او الاهداف الموضوعية لغرض تحقيقها

شكل ١

متوسط نسب إنفاق الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

أما في المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) يلاحظ ان الإنفاق على تعويضات الموظفين اخذ بالارتفاع وحصلت حصة هذا الباب من الإنفاق العام (٥٧.٨%) في المتوسط خلال تلك الفترة.

ان سبب هذا الارتفاع هو زيادة موظفي قطاع العام زيادة ملحوظة فهي كانت احدى سياسات الحكومة في القضاء على البطالة دون تنمية القطاع الخاص، كذلك زيادة اجور رواتب الموظفين لعدة مرات.

هذه الاسباب شكلت العوامل الرئيسية في زيادة تخصيصات هذا القطاع، أما باب الرعاية الاجتماعية كانت متوسط مساهمته خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) هو (٢٢.٩%) ويتضمن هذا الباب رواتب المتقاعدين ومكافآتهم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والأرامل والأيتام.

وكان متوسط حصة باب المنح والاعانات وخدمة الدين (١٢.٣%) خلال تلك

(٣) الى الاتفاق العام بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧):

جدول ٢

الاتفاق العام بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧): مليار دولار

السنوات	الاتفاق العام نمو%*	معدل نمو%*	الاتفاق الجاري نمو%*	معدل نمو%*	الاتفاق	
					الاستثماري نمو%*	معدل نمو%*
(١) *	(٢) *	(٣) *	(٤) *	(٥) *	(٦) *	(٧) *
٢٠٠٦	٣٨.٨٠٦	-	٣٤٧٣١	-	٤٠٧٥	١٠.٥
٢٠٠٧	٣٩.٠٣١	٠.٥	٣٤٥٤٢	٠.٨	٤٤٨٩	١١.٥
٢٠٠٨	٥٩.٤٠٣	٥٢.١	٥١٣٨٣	٢٢.٦	٨٠٢٠	١٣.٥
٢٠٠٩	٥٢.٥٦٧	-١١.٥	٤٩٠٩٧	-٤.٤	٣٤٧٠	٦.٦
٢٠١٠	٧٠.١٣٤	٣٣.٤	٦٤٦٦٣	٣١.٧	٥٤٧١	٧.٨
٢٠١١	٧٨.٧٥٧	١٢.٢	٧٠٤٨٧	٩.٠	٨٢٧٠	١٠.٥
٢٠١٢	١٠٥.١٣٩	٣٣.٤	٩٣٨٨٩	٣٣.٢	١١٢٥٠	١٠.٧
٢٠١٣	١١٩.١٢٧	١٣.٣	١٠٨٨٨٢	١٥.٩	١٠٢٤٥	٨.٦
٢٠١٤	١١٥.٩٣٧	-٢.٦	١١٥٠٠٩	٥.٦	٩٣٨	٠.٨
٢٠١٥	٨٢.٨١٣	-٢٨.٥	٨٢٥٦٤	-٢٨.٢	٢٤٩	٠.٣
٢٠١٦	٧٣.٥٧١	-١١.١	٧٣٤٩٧	-١٠.٩	٧٤	٠.١
٢٠١٧	٧٥.٤٩٠	٢.٦	٧٥٣٣٩	٢.٥	١٥١	٠.٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٧).

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية للأمناء الاقتصادية والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).
**تم احتساب معدلات النمو السنوي بموجب الصيغة الآتية (الترشيحي، ٢٠٠١): (نسبة التغير السنوي للاتفاق المتحقق في السنة الحالية ÷ الاتفاق المتحقق في السنة السابقة - ١) × ١٠٠

نلاحظ من الجدول (١) سجلت النفقات العامة في عام (٢٠٠٦) مقدار (٣٨٨٠٦) مليار دولار، وكانت نسبة النفقات الجارية والاستثمارية من الاتفاق العام (٨٩.٥%) و(١٠.٥%) على التوالي.

ترتفع النفقات العامة في العام التالي بنسبة ضئيلة ما يقارب (٠.٥%) عن العام السابق، ان ارتفاع قليل في حجم النفقات العامة في عام (٢٠٠٧) نتيجة ثبات استقرار نسبي في سعر النفط وكمية انتاج النفط في هذا العام لأن المصدر الرئيسي لتمويل الاتفاق العام هي الايرادات النفطية.

أما الاتفاق الجاري والاتفاق الاستثماري كانت نسبته من الاتفاق العام (٨٨.٥%) و(١١.٥%) على التوالي للعام نفسه، ليأخذ بعد ذلك الاتفاق العام بالارتفاع ليكون في عام (٢٠٠٨) بمقدار مالي (٥٩٤٠٣) مليار دولار ومعدل نمو (٥٢.١%) عن عام (٢٠٠٧) ومعدل نمو (٢٢.٦%) في النفقات الجارية ومعدل نمو (٧٨.٦%) للنفقات الاستثمارية.

ويرجع سبب ارتفاع حجم النفقات العامة الى زيادة الاتفاق العام الى البنى التحتية واعداد الأعمار واستقرار الامني الذي شهدته تلك الفترة والذي تمثل ببسط السيطرة

الامنية على كافة البلاد واحساس الاعمال التخريبية لأنابيب النفط الخام. وفي عام (٢٠٠٩) انخفض حجم الاتفاق العام بمعدل نمو سالب (١١.٥%) ومعدل نمو سالب (٤.٤%) للنفقات الجاري (٥٦.٧%) للنفقات الاستثمارية لنفس العام. ان سبب هذا التراجع في الاتفاق العام يعود الى انخفاض اسعار النفط الخام نتيجة للأزمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض سعر البرميل النفط الى (٣٠) دولار التي حدثت في اواخر عام (٢٠٠٨) المر الذي ادى الى تراجع الإيرادات ليتبعها تراجع الاتفاق العام.

أما في عام (٢٠١٠) ارتفع حجم الاتفاق العام بمقدار (٧٠١٣٤) مليار دولار أي بمعدل نمو (٣٣.٤%) عن العام السابق، ومعدل نمو (٣١.٧%) للاتفاق الجاري، ومعدل نمو (٥٦.٧%) للاتفاق الاستثماري.

هذه الزيادة في الاتفاق العام ترجع الى ارتفاع اسعار النفط الخام، تستمر هذه الزيادة في الاتفاق العام بنسبة (١٢.٢%) للعام (٢٠١١)، وتستمر زيادة في الاتفاق العام في العامين التاليين (٢٠١٢) و (٢٠١٣) بمقدار (١٠٥١٣٩) (١١٩١٢٧) مليار دولار على التوالي ومعدل نمو (٣٣.٤%) (١٣.٣%) عن العام السابق، ومعدل نمو (٣٣.٢%) (١٥.٩%) للاتفاق الجاري على التوالي، ومعدل نمو (٣٦.٦%) في عام (٢٠١٢) ومعدل نمو سالب في عام (٢٠١٣) (٨.٩%) للاتفاق الاستثماري، هذه الزيادة في الاتفاق العام ترجع الى ارتفاع اسعار النفط الخام لأكثر من (١٠٠) دولار للبرميل.

اما بعد ذلك انخفاض الاتفاق العام الى مقدار (١١٥٩٣٧) مليار دولار في عام (٢٠١٤)، اي انخفاض بمعدل نمو سالب (٢٨.٥)-، وتراجع النفقات الاستثمارية بمعدل نمو سالب (٩٠.٨%) خلال تلك السنة، ان سبب هذا الانخفاض في الاتفاق العام يعود الى تراجع اسعار النفط الخام التي بلغت (٣٠) دولار للبرميل الذي ادى الى تراجع الإيرادات ومن ثم الاتفاق العام.

وتستمر انخفاض في الاتفاق العام في العام التالي (٢٠١٥) بمقدار (٨٢٨١٣) مليار دولار ومعدل نمو سالب (٢٨.٥%) ومعدل نمو سالب (٢٨.٢%) للنفقات الجاري (٧٣.٤%) للنفقات الاستثمارية لنفس العام، ان سبب هذا التراجع المستمر في الاتفاق العام يعود الى انخفاض مستمر في اسعار النفط الخام خلال نفس العام.

ويستمر انخفاض حجم الاتفاق العام في عام (٢٠١٦) بمقدار (٧٣٥٧١) مليار دولار بمعدل نمو سالب (١١.١%) ومعدل نمو (١٠.٩%) للاتفاق الجاري ومعدل نمو (٧٠.٢%) للاتفاق الاستثماري.

اما العام التالي (٢٠١٧) الذي شهد زيادة الاتفاق العام بمقدار (٧٥٤٩٠) مليار دولار ومعدل نمو (٢.٦%) ومعدل نمو (٢.٥%) للنفقات الجارية (١٠٤.٠%) للنفقات الاستثمارية لنفس العام، ان سبب هذه الزيادة في الاتفاق العام خلال العام (٢٠١٧) يعود الى ارتفاع في اسعار النفط الخام لأكثر من (٥٠) دولار للبرميل.

ان ملاحظة التغيرات في الاتفاق العام نرى ان النفقات الجارية تشكل ما نسبته (٩٣.٢%) من الاتفاق العام كمتوسط لمدة البحث، وأنها أقل تأثيراً من النفقات الاستثمارية في التعرض للصدمات انخفاض الاتفاق العام، ان انخفاض الاتفاق العام كان أثره أكبر على الاتفاق الاستثماري وذلك يعود لسببين هما:

الاول توجهات السياسات الاقتصادية في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر. الثاني ان السياسات الاقتصادية لا تمتلك المرونة في خفض الاتفاق الجاري الى مستويات أكبر، بسبب هيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد، وهذا ما يثبت ضعف القطاع الخاص.

جدول ٣

حجم النفقات العامة ومؤشرات مختلفة للاقتصاد العراقي للسنوات ٢٠١٧-٢٠٠٦

السنوات	الانفاق العام بمليار دولار (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار) (٢)	نسبة النفقات الى الناتج % ٢١١	نصيب الفرد من الناتج (الف دولار)
٢٠٠٦	٨٠٦.٣٨	٦٣٣٤١	٦١.٠	١.٧
٢٠٠٧	٠٣١.٣٩	٨٨٠٣٨	٠.٤٤	٩.٢
٢٠٠٨	٤٠٣.٥٩	١٣٠٢٠٤	٠.٤٥	٢.٤
٢٠٠٩	٥٦٧.٥٢	١١١٣٠٠	٠.٤٧	٥.٣
٢٠١٠	١٣٤.٧٠	١٣٨٥١٦	٠.٥٠	٤.٤
٢٠١١	٧٥٧.٧٨	١٨٥٧٤٩	٠.٤٢	٦.٥
٢٠١٢	١٣٩.١٠٥	٢١٨٠٣٢	٠.٤٨	٤.٦
٢٠١٣	١٢٧.١١٩	٢٣٤٦٣٧	٠.٥٠	٧.٦
٢٠١٤	٩٣٧.١١٥	٢٢٨٤٩٠	٠.٥٠	٢.٦
٢٠١٥	٨١٣.٨٢	١٧١١٣٦	٠.٤٨	٩.٤
٢٠١٦	٥٧١.٧٣	١٧٢٤٧٨	٠.٤٢	٨.٤
٢٠١٧	٤٩٠.٧٥	١٩١١٩٧	٠.٣٩	١.٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

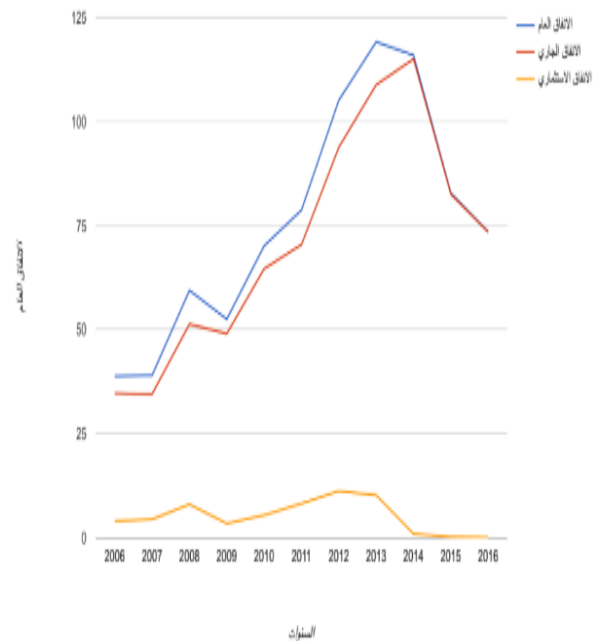
استنادا الى البيانات الواردة في الجدول (٣) يمكن ان يوضح العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي يلاحظ خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٦) زادت الانفاق العام حيث بلغ الانفاق العام في عام ٢٠٠٦ (٣٨٨٠٦) مليار دولار وازداد في عام ٢٠١٣ الى (١١٩١٢٧) مليار دولار وهذا بسبب زيادة الإيرادات. يلاحظ خلال تلك الفترة ازدادت الناتج المحلي الاجمالي من (٦٣٣٤١) في عام ٢٠٠٦ الى (٢٣٤٦٣٧) في عام ٢٠١٣.

اما في خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٤) يلاحظ ان الانفاق العام انخفضت من (١١٥٩٣٧) مليار دولار في عام ٢٠١٤ الى (٧٥٤٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١٧، وفي نفس الوقت يتبين ان الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من (٢٢٨٤٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١٤ الى (١٩١١٩٧) مليار دولار في عام ٢٠١٧، اي ان هناك اثر كبير للانفاق العام على النمو الاقتصادي خلال مدة البحث وكانت العلاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي اي كلما ارتفع الانفاق العام كلما زادت الناتج المحلي الاجمالي وكلما انخفضت الانفاق العام كلما انخفض الناتج المحلي الاجمالي.

ويتضح من خلال الشكل (٤) والجدول (٣) ان العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي تؤثر ارتباطا واضحا، وهي نتيجة منطقية. على الرغم ان الزيادة الكبيرة والحاصلة في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات البحث الا ان متوسط نصيب الفرد من الناتج مازال دون مستوى الذي حققته في مستوى الناتج والانفاق وهذا يعود بسبب الزيادة السكانية في العراق.

شكل ٣

تطورات الانفاق العام في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٤. تقدير وتحليل اثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٠٦)

لتقدير أثر الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق فقد تم اعتماد النموذج الخطي العام لبيان تقديرات انحدار النفقات العامة الى بعض المتغيرات الكلية (النمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار، البطالة، التضخم) ويأخذ في الاعتبار الانفاق العام كمتغير مستقل الى جانب المتغيرات الكلية السابقة الذكر كمتغيرات تابعة. واحتسبت قيم معاملات النموذج والتي تعبر عن معامل المرونة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Ordinary Least Square).

وتم الاعتماد على الاختبارات الاحصائية (اختبار f ، اختبار t ، اختبار R^2) والاختبارات القياسية (اختبار الارتباط الذاتي واختبار درين واتسون) لبيان جودة النموذج والتقديرات وخلوه من المشاكل القياسية.

١.٤ اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي

ان نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي، ويظهر اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال تأثير الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

والعلاقة بين اثر الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي ليست علاقة وحيدة الاتجاه وانما هي علاقة تبادلية، حيث يحل فيها متغير التابع محل المتغير المستقل، وبين الجدول (٣) النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج في العراق للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوع قيمة معامل (D.W) في منطقة القبول.

٢.٤ إثر الاتفاق العام على الاستهلاك

يعتبر القطاع الاستهلاكي من أكبر مكونات الطلب الكلي، إذ ان نسبة الأكبر من دخول الافراد توجه نحو الاستهلاك، ومن ثم فان الاستهلاك العام يسهم في رفع الانتاجية، وتعد الاتفاق الاستهلاكي عاملاً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي، ويبين الجدول (٥) الاستهلاك الاجمالي ونصيب الفرد من الاستهلاك في العراق استناداً الى حجم النفقات العامة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٧.

جدول ٥

النفقات العامة وانواع الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٦

السنوات	الاتفاق العام مليار دولار*	الاستهلاك الاجمالي ** للفرد***	الاستهلاك العائلي ** للفرد***	الاستهلاك الحكومي ** للفرد***
٢٠٠٧	٣٩.٠٣١	٥٠.٤٢٢	٦.١٦	٢.٩٦
٢٠٠٨	٥٩.٤٠٣	٦٢.٢٨٠	٦.٣٨	٢.٩٤
٢٠٠٩	٥٢.٥٦٧	٨١.٥٧٩	٦.٨٦	٣.١٣
٢٠١٠	٧٠.١٣٤	٨٧.٧٦٧	٦.٤٩	٢.٢٣
٢٠١١	٧٨.٧٥٧	٩٧.٧٨٨	٨.٥٥	٢.٧٣
٢٠١٢	١٠٥.١٣٩	١١٤.٣٧٥	٩.٩٧	٣.٦٦
٢٠١٣	١١٩.١٢٧	١٢٩.٢٠٤	١٠.١٠	٣.٩٥
٢٠١٤	١١٥.٩٣٧	١٣٨.٩٤٤	١٠.٥٧	٣.٤٩
٢٠١٥	٨٢.٨١٣	١٢٩.٠٤٤	٩.٥١	١.٩٤
٢٠١٦	٧٣.٥٧١	١٣٨.١٣٦	١٠.٥١	٣.٠١

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

* البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

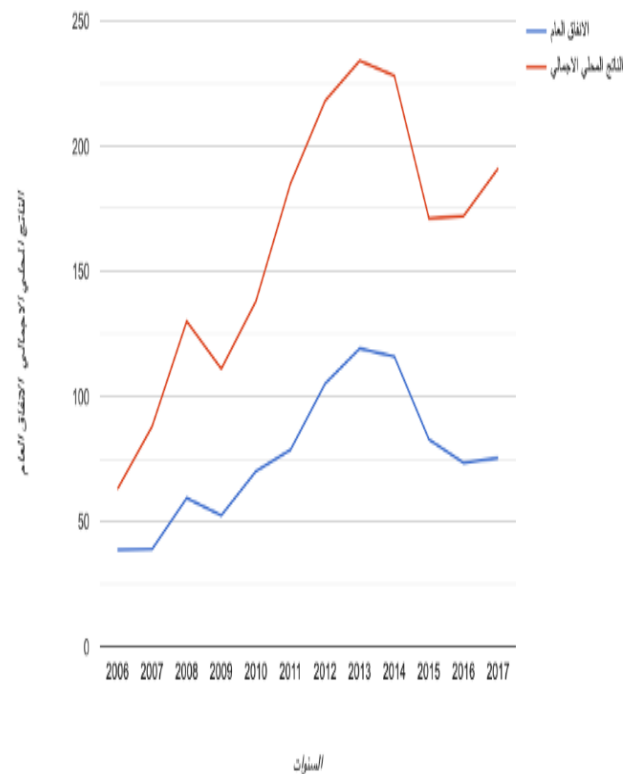
** صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٧).

*** الامانة العامة لجامعة الدول العربية للأمناء الاقتصادية والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

ويلاحظ من الجدول (٥) والشكل (٥) ان الاستهلاك الاجمالي يزداد بوتيرة اقل من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة اما المتبقي من الدخل يتحول الى ادخار، اما إذا تحول الى اکتناز او تم تحويل أموال الى خارج العراق كما يحدث الان في العراق فانه يمثل كلفة عالية على الاقتصاد العراقي.

ويلاحظ ان الاستهلاك العائلي للفرد يستحوذ على نسبة الأكبر من الاستهلاك الاجمالي مقابل حصة الاستهلاك الحكومي للفرد فهذا يعبر عن التراجع الكبير في قدرة الدولة على توجيه الموارد الوضحة الصحيحة لزيادة التراكم الرأسمالي وزيادة كفاءة الاتفاق العام، مقابل العجز الكبير للقطاع المالي والمصرفي في القطاع الخاص في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية.

شكل ٤
العلاقة بين النفقات العامة والنتاج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

جدول ٤

نتائج الاختبارات الاحصائية لأثر الاتفاق العام على النمو الاقتصادي

الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	المعاملات المتغيرات
	$R^2 = 92.3$	١	٠.٧٦	Constant ١١٠.٢٩
	$R^{-2} = 91.5$	١٠		
	$F = 68.119$	١١	١٠.٩٤	Exp ٩٨.١
	$D.W = 12.1$			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab)(SPSS) للحاسبة الالكترونية

أكدت نتائج الاختبارات الاحصائية صحة التحليل السابق الى ان الاتفاق العام لها اثر ايجابي ومعنوي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وهذا يشير الى ان زيادة الاتفاق العام يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

كما ان قيمة معامل التحديد المعدل تشير الى ان (٩١.٥%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى التغير في الاتفاق العام، اذ ان ما تبقى وهي (٨.٥%) فقط من التغيرات في المتغير المعتمد تعود الى المتغير العشوائي.

$$EXP98.1 + 110.29Y =$$

وكذلك بين اختبار (F) الى معنوية النموذج، واختبار (t) الى معنوية المتغير المستقل في هذه النموذج عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، كما ان اختبار (D.W) يؤكد خلو

٣.٤ أثر الاتفاق العام على الادخار والاستثمار

الاستثمار هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك، والاستثمار هو إضافة إلى الأصول الإنتاجية و يمثل تياراً من الإفاق على الأصول الإنتاجية، ويعد الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد، بوصفه ضمانة لاستقرار النشاط الاقتصادي، ولهذا وجبت المحافظة على مستوى معين من الادخار الاجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وعادة فان اي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار، ويعد انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي احد مسببات الانكماش الاقتصادي، لأن ذلك يعني تقليص الطاقة الانتاجية وقدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي، ويبين الجدول (٧) الاستثمار الاجمالي ونسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في العراق استناداً الى حجم النفقات العامة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٦.

جدول ٧

الاستثمار الاجمالي نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الاستثمار (نسبة مئوية)

السنوات	الاتفاق العام مليار دولار*	الاستثمار الاجمالي ** (%) الناتج	الادخار من الناتج ** (%)	معدل نمو الاستثمار **
٢٠٠٧	٣١.٣٩	٨.٢٢٤	١١.٢	١٨.٩
٢٠٠٨	٤٠٣.٥٩	١٩.٧٧٠	٢٠.٦	٤٩.٦
٢٠٠٩	٥٦٧.٥٢	١٢.٥٧٠	٢٦.١	١٤.٨
٢٠١٠	١٣٤.٧٠	٢١.٩٨٠	٢٦.٠	٣٣.٥
٢٠١١	٧٥٧.٧٨	٢٨.٨١٢	٩.٩	١٥.١
٢٠١٢	١٣٩.١٠٥	٣٣.٤٦١	٢١.٠	٢٠.٣
٢٠١٣	١٢٧.١١٩	٤٢.٣١١	٢١.٧	٢٦.٤
٢٠١٤	٩٣٧.١١٥	٤٤.٤٧٠	٢٢.٦	٢.٤
٢٠١٥	٨١٣.٨٢	٢٣.٠١٩	١٣.٦	٤٢.٣-
٢٠١٦	٥٧١.٧٣	١٦.٩٢٥	١٠.٧	٢٦.٥-

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

* البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

** صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦)، - الامانة العامة لجامعة الدول العربية للأمناء الاقتصادية والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

ويلاحظ من الجدول (٧) والشكل (٦) ان الاستثمار الاجمالي يزداد مقابل الزيادة الحاصلة في النفقات العامة وهذا يعود بسبب زيادة حصة الاتفاق الاستثماري من اجمالي النفقات العامة. ويلاحظ ايضا ان نسبة الادخار من الناتج يستحوذ على نسبة الاكبر من نسبة الاستثمار من الناتج مما يؤثر ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات سواء كان في القطاع العام او القطاع الخاص نتيجة عدم قدرة النفقات العامة في توفير خلق الفرص الاستثمارية بسبب عدم الكفاءة او سوء التخطيط في اعداد الموازنة، او بسبب عدم توفر سوق مالي او نظام مصرفي، او بسبب قلة الفرص

شكل ٥

العلاقة بين النفقات العامة والاستهلاك الاجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

والتحليل الاحصائي يؤكد وجود قوة الارتباط بين النفقات العامة والاستهلاك الاجمالي الذي كان أكثر من ٨٠%، ومن خلال معامل التحديد ان أكثر من ٦٠.٣% من التغير الحاصل في الاستهلاك سببه التغير الحاصل في النفقات العامة، كما تبين نتائج التحليل معنوية النموذج من خلال اختبار (F) ومعنوية المتغير المستقل من خلال اختبار (t)، واختبار (D.W) لا يؤكد او ينفي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ذلك لوقوع قيمة الاختبار في الرفض.

$$EXP + 26.6C = 0.958$$

والاستهلاك التلقائي الاجمالي لا يمكن ان يكون اقل من ٢٦.٦ مليار دولار وهي نتائج المنطقية وفق معطيات النظرية الاقتصادية، وهي الحد الادنى من مستوى المعيشة في العراق.

جدول ٦

التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على الاستهلاك

الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
	$R^2 = 64.7$	١	٢٧.١	٦.٢٦	constant
	$R^{-2} = 60.3$	٨			
	$68.14F =$	٩	٨٣.٣	٩٥٨.٠	EXP
	$58.0D.W =$				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab)(SPSS) للحاسبة الالكترونية

عقود من زمن سفرت فيها كل الموارد من اجل المجهود الحربي وادارة الازمات على حساب الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية، ولأن البطالة كانت من أبرز المشكلات الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣، أصبح القضاء عليها او التخفيف منها هاجس السياسات الاقتصادية المختلفة، والجدول (٩) يبين تطور معدلات البطالة في العراق خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٧.

جدول ٩

الاستثمار الاجمالي نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الاستثمار (نسبة مئوية)

السنوات	الانفاق العام مليار دولار*	معدل النمو السنوي للانفاق العام	**معدل البطالة	معدل النمو السنوي للبطالة
٢٠٠٦	٨٠٦,٣٨	-	١٧,٥	-
٢٠٠٧	٠٣١,٣٩	٠,٥	١١,٧	-٣٣,١
٢٠٠٨	٤٠٣,٥٩	٥٢,١	١٥,٧	٣٥,٠
٢٠٠٩	٥٦٧,٥٢	٥,١١-	١٥,٢	-٣,١
٢٠١٠	١٣٤,٧٠	٣٣,٤	١٥,٠	-١,٣
٢٠١١	٧٥٧,٧٨	١٢,٢	١١,١	-٢٦,٠
٢٠١٢	١٣٩,١٠٥	٣٣,٤	١١,٠	-٠,٩
٢٠١٣	١٢٧,١١٩	١٣,٣	١٦,٠	٤٥,٤
٢٠١٤	٩٣٧,١١٥	٦,٢-	١٠,٦	٧,٣٣-
٢٠١٥	٨١٣,٨٢	-٢٨,٥	١٥,٠	٤١,٥
٢٠١٦	٥٧١,٧٣	-١١,١	١٠,٨	٠,٢٨-
٢٠١٧	٤٩٠,٧٥	٢,٦	١٤,٨	٣٧,٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى :

* البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٦).

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح التشغيل والبطالة، نشرات مختلفة.

الواضح من بيانات الجدول (٩) ان معدلات البطالة انخفضت بشكل نسبي خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٠٦) وعاودت الارتفاع في عام ٢٠١٣ ولكن هذا التغير لا يتناسب مع التغير الحاصل في النفقات العامة، بلغ معدل الاتفاق العام في عام ٢٠٠٦ (٣٨٨٠٦) وازداد في عام ٢٠١٣ لتكون (١١٩١٢٧)، فيما يلحظ ان معدلات البطالة كانت في عام ٢٠٠٦ (١٧.٥%) وانخفضت في عام ٢٠١٣ (١٦.٥%)، وان اثر الاتفاق العام على معدلات البطالة كان ايجابيا اي ان زيادة الاتفاق العام ادت الى انخفاض معدلات البطالة لكن بوتيرة اقل من زيادة الحاصلة في النفقات العامة وهذا يعني ان الزيادة التي حصلت في الاتفاق العام لم يوجه نحو الاستثمارات والقطاعات الانتاجية .

اما في خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٤) كانت معدلات البطالة متذبذبة، ويلاحظ خلال تلك الفترة الاتفاق العام يبدأ بالانخفاض حيث بلغ الاتفاق العام في عام ٢٠١٤ (١١٥٩٣٧) مليار دولار وانخفضت في عام ٢٠١٧ الى (٧٥٤٩٠) مليار دولار، وان اثر الاتفاق العام على معدلات البطالة في هذه المدة كانت غير واضحة اي ان

الاستثمارية نتيجة الوضع الامني والسياسي غير المستقر او بسبب هروب الاموال الى الخارج، او الاسباب مجتمعة.

شكل ٦

العلاقة بين النفقات العامة والاستثمار الاجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

وأظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود قوة الارتباط بين النفقات العامة والاستثمار الاجمالي الذي كان أكثر من ٩٦% كما تبين النتائج ومن خلال معامل التحديد ان أكثر من ٩١.٩% من التغير الحاصل في الاستثمار سببه التغير الحاصل في النفقات العامة، كما تبين نتائج التحليل معنوية النموذج من خلال اختبار (F) ومعنوية المتغير المستقل من خلال اختبار (t)، واختبار (D.W) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوع قيمة معامل (D.W) في منطقة القبول

$$I = 0.433 + 9.36 = EXP$$

جدول ٨

التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على الاستهلاك

الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	قيمة المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
٩٦.٠	$R^2 = 92.8$	١	٦٣.٢-	٣٦.٩-	constant
	$R^{-2} = 91.9$	٨			
	$F = 26.103$	٩			
	$D.W = 70.1$		١٠.١٦	٤٣٣.٠	EXP

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab)(SPSS) للحاسبة الالكترونية

٤.٤ أثر الاتفاق العام على البطالة

البطالة في العراق ليس حديثة العهد بل هي تراكم مستمر على مدى أكثر من ثلاثة

٥.٤ أثر الاتفاق العام على التضخم:

أصبح الانخفاض في قيمة النقد، مظهراً من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه الدولة من الدول، مما دفع الاقتصاديين الى القول بان التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية. معظم الدراسات أكدت على العلاقة الايجابية بين الاتفاق ومعدلات التضخم إذا كانت جهاز الانتاجي قادر على استجابة زيادة الطلب. والجداول التالي يبين معدلات التضخم في العراق خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٧.

جدول ١١

تطور معدلات التضخم خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠٠٦

السنوات	الانفاق العام مليار دولار*	معدل النمو السنوي للانفاق العام	معدل التضخم*	معدل النمو السنوي للتضخم
٢٠٠٦	٣٨.٨٠٦	-	٥٣.٢	-
٢٠٠٧	٣٩.٠٣١	٠.٥	٣٠.٧	-٤٢.٢
٢٠٠٨	٥٩.٤٠٣	٥٢.١	٢.٧	-٩١.٢٠
٢٠٠٩	٥٢.٥٦٧	-١١.٥	-٢.٨	-٢٠٣.٧
٢٠١٠	٧٠.١٣٤	٣٣.٤	٢.٤	-١٨٥.٧
٢٠١١	٧٨.٧٥٧	١٢.٢	٥.٦	١٣٣.٣
٢٠١٢	١٠٥.١٣٩	٣٣.٤	٦.١	٨.٩
٢٠١٣	١١٩.١٢٧	١٣.٣	١.٩	-٦٨.٨
٢٠١٤	١١٥.٩٣٧	-٢.٦	٢.٢	١٥.٧
٢٠١٥	٨٢.٨١٣	-٢٨.٥	١.٤	-٣٦.٣
٢٠١٦	٧٣.٥٧١	-١١.١	٠.٥	-٦٤.٢
٢٠١٧	٧٥.٤٩٠	٢.٦	٠.٢	-٦٠.٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصاءات السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠١٦-٢٠٠٦).

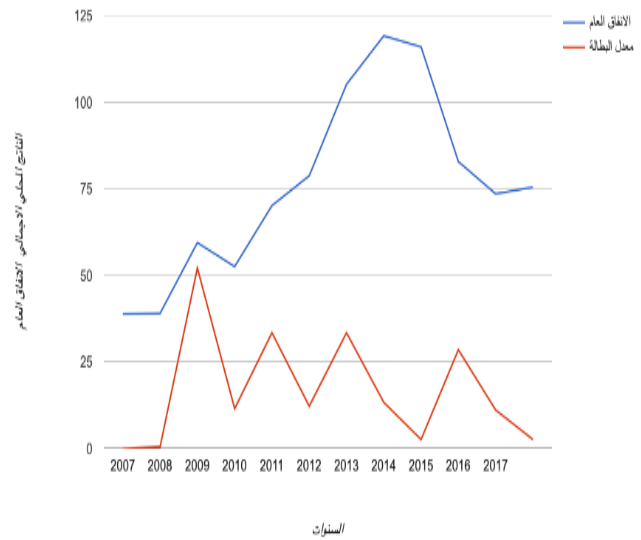
نلاحظ من جدول (١١) وشكل (٨) ان معدلات التضخم انخفضت بشكل تدريجي خلال المدة البحث وهذا التغير يتناسب مع التغير الحاصل في النفقات العامة، يلاحظ خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٦) انخفاض معدلات التضخم بلغت معدل التضخم في عام ٢٠٠٦ (٥٣.٢%) وانخفضت في عام ٢٠١٣ الى (١.٩%)، وان الاتفاق العام بلغ في عام ٢٠٠٦ (٣٨٨٠٦) مليار دولار وازداد في عام ٢٠١٣ (١١٩١٢٧) مليار دولار، حيث ان العلاقة بين الاتفاق عام ومعدلات التضخم خلال هذه المدة كانت عكسياً اي ان زيادة الاتفاق العام ادت الى انخفاض معدلات التضخم فهذا عكس النظرية الاقتصادية ويرجع سبب انخفاض معدلات التضخم هو نجاح البنك المركزي العراقي في المحافظة على استقرار اسعار الصرف وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق، وكذلك يقوم البنك المركزي العراقي بتعقيم الزيادة في النفقات العامة من خلال نفاذ بيع العملة الاجنبية لغرض استيراد السلع من الخارج وكذلك الخدمات من خلال تسهيل الحصول على العملة الاجنبية بسعر ثابت للمسافرين للخارج وللأغراض كافة.

اما خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٤) أيضاً انخفاض معدلات التضخم ففي عام ٢٠١٤ بلغت معدل التضخم (٢.٢%) وانخفضت في عام ٢٠١٧ الى (٠.٢%)، وان الاتفاق

انخفاض الاتفاق العام ادت الى تذبذبات معدلات البطالة وهذا يعزى الى سوء توجيه الاتفاق والفساد الاداري والمالي وتوجه الاتفاق العام نحو الاتفاق الحربي والعسكري بسبب الظروف التي واجهها العراق خلال تلك الفترة، ويتضح من الشكل (٧) الذي يبين العلاقة بين النفقات العامة و معدلات البطالة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧.

شكل ٧

العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٩)

ويبين التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة قوية بين التغير الحاصل في النفقات العامة وبين التغير الحاصل في معدلات البطالة اذ لم تتجاوز قيمة الارتباط أكثر من ٠.٣٢%، وتبين نتائج التقدير لهذه النموذج الى وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين النفقات العامة ومعدلات البطالة فهذا يوافق مع منطق النظرية الاقتصادية فضلا عن عدم اجتيازها للاختبار الاحصائي، كما ان قيمة معامل التحديد المعدل تشير الى ان (١.٨%) من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة تعود الى التغير الحاصل في النفقات العامة. ولقد اثبتت النتائج من خلال اختبار الفرضيات صحة التحليل المذكور انفا. $E = 16.0 - 0.299 \cdot EXP$

جدول ١٠

التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على الاستهلاك

الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
	$R^2 = 10.7$	١	٢٩.٧	٠.١٦	constant
	$R^{-2} = 1.8$	١٠			
٣٢.٠	$F = 20.1$	١١			
	$D.W = 97.2$				EXP
			٠.٩١-	٠.٢٩٩٠-	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab)(SPSS) للحاسبة الالكترونية

٥. الاستنتاجات:

- أظهرت النتائج التحليل الاحصائي بوجود علاقة ايجابية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي، رغم العلاقة ايجابية بينها لكنها النهج الخاطئ في السياسة الاستثمارية لأنها يخصص حصة الأكبر من النفقات يذهب الى الاتفاق الجاري.
- يستحوذ الاتفاق الجاري على نسبة الأكبر من الاتفاق العام ما يقارب ٩٣.٦% من اجمالي الاتفاق العام كمدل خلال مدة البحث والاتفاق الاستثماري ما يقارب ٦.٤% كمدل من اجمالي الاتفاق العام خلال مدة البحث، هذا يدل على ضعف ما يخصص للبنى التحتية التي تكون داعمة لبيئة الاستثمار الاجنبي المباشر.
- يستحوذ الاستهلاك العائلي للفرد على نسبة الأكبر من الاستهلاك الاجمالي مقابل حصة الاستهلاك الحكومي مما يؤثر حالة غير مرغوبة تعبر عن فقر المجتمع مقابل غنى بعض الافراد.
- ان نسبة الادخار من الناتج يستحوذ على نسبة الأكبر من نسبة الاستثمار من الناتج مما يؤثر ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات سواء كان في القطاع العام او القطاع الخاص نتيجة عدم قدرة النفقات العامة في توفير خلق الفرص الاستثمارية بسبب عدم الكفاءة او سوء التخطيط في اعداد الموازنة.
- وجود أثر للنفقات العامة على مستويات التشغيل الذي ينعكس بدوره على انخفاض معدلات البطالة، حيث أشر البيانات ضعف الارتباط بين معدلات البطالة والاتفاق العام .

٦. التوصيات:

- ايجاد حالة من التوازن بين الاتفاق الجاري الذي يشغل حالياً النسبة الأكبر من ميزانية الدولة وبين الاتفاق الاستثماري، واتجاه سياسة استثمارية جديدة خاصة في مرحلة اعداد الميزانية، تستند الى رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة تتبنى مبدأ التنوع في المجالات الاستثمارية تهدف الى تحويل موارد البلاد الطبيعية الى ثروة اخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- زيادة الاتفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الاساسية وتوفير القاعدة الاساسية التي تنطلق منها القطاعات الاقتصادية في العراق من أجل النهوض في الانتاج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ادارة الاقتصاد من خلال رؤية جديدة تقوم أولاً على دعم القطاع الخاص وتطويره، والعمل على وضع الاسس الصحيحة لمشاركته في توفير الحاجات الاساسية للمجتمع.
- العمل على خلق الوسائل اللازمة لتعبئة المدخرات، وتشجيع الأفراد على المساهمة في بناء المستقبل، وترسيخ ثقافة الاستثمار، في ظل نظام مالي متطور.
- التوقف عن سياسة التشغيل في القطاع العام، مع التأكيد على رفع انتاجية العاملين فيه، واعتماد سياسة للتشغيل تستند الى الكفاءة، من خلال خلق فرص العمل المجزية، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص.

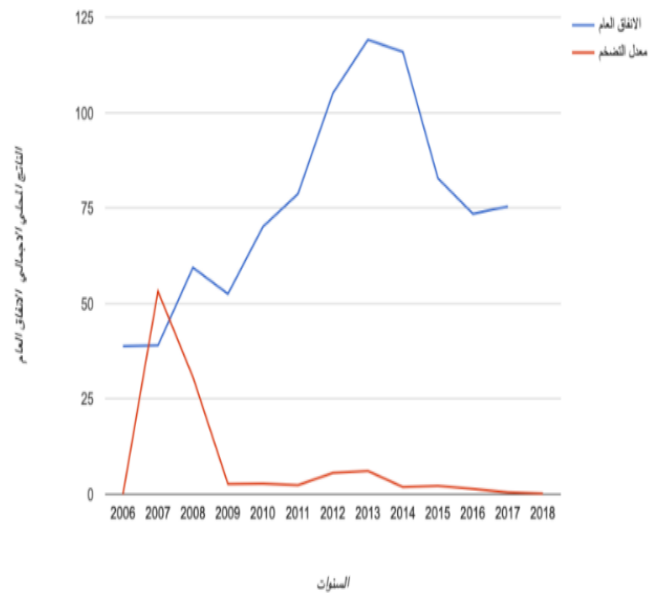
٧. المراجع

الامانة العامة لجامعة البول العربية للأمناء الاقتصادية والاجتماعي، صندوق النقد العربي (٢٠٠٦-٢٠١٧) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول.

العام بلغ في عام ٢٠١٤ (١١٥٩٣٧) مليار دولار وانخفضت في عام ٢٠١٧ الى (٧٥٤٩٠) مليار دولار، العلاقة بين الاتفاق عام ومعدلات التضخم خلال هذه المدة كانت طردياً اي ان انخفاض الاتفاق العام ادت الى انخفاض معدلات التضخم وهذا يعزي الى انخفاض الطلب الحاصل من اثر انخفاض الاتفاق العام اقل من زيادة العرض من السلع والخدمات، كما يتضح من الشكل (٨) الذي يبين العلاقة بين النفقات العامة و معدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧.

شكل ٨

العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١)

وأكدت نتائج الاختبارات الاحصائية صحة التحليل السابق، وتظهر من خلال نتائج التقدير ان اثر الاتفاق العام على معدلات التضخم عكسياً، وهي تعني ان زيادة الاتفاق العام يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم، كما ان قيمة معامل التحديد المعدل تشير الى ان (٢٤.٥%) من المتغيرات الحاصلة في معدلات التضخم تعود الى التغير في الاتفاق العام، اذ ان ما تبقى وهي (٧٥.٥%) من المتغيرات في المتغير المعتمد تعود الى المتغير العشوائي، وبين من خلال اختبار (F) معنوية النموذج ومن خلال اختبار (t) معنوية المتغير المستقل في هذه النموذج عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، كما ان اختبار (D.W) لا يؤكد او ينفي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوع قيمة معامل (D.W) في منطقة الرفض. $INF = 34.6 - 0.342 \cdot EXP$

جدول ١٢

التحليل الاحصائي لأثر النفقات العامة على التضخم

الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
	$R^2 = 31.4$	١	٧٠.٢	٦.٣٤	Constant
٥٦.٠	$R^{-2} = 24.5$	١٠			
	$0.574F =$	١١	١٤.٢	٣٤٢.٠-	Exp
	$70.0 \cdot D.W =$				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab)(SPSS) للحاسبة الالكترونية

countries, IMF, working paper202/40/, p3:
 Donijo Robbins, 2004, Handbook of Public Sector Economics, Taylor and Francis Group, Grand valley state University, Grand Rapids, Michigan, p272 :
 Wells Krugman, Graddy,2001 Essential of Economic, Worth Publishers41 Madison Avenue. New York, p3:

البنك المركزي العراقي (٢٠٠٦-٢٠١٧)، احصائيات، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
 الحلاق، سعيد ساي، ٢٠١٠، النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان، الطبعة الاولى، مؤسسة اليازوري للنشر والتوزيع، ص: ١٩٠
 حمدي، سمير صلاح الدين، ٢٠١٥، المالية العامة، طبعة الاولى، بيروت، زينة الحقوقية، ص: ٤٧
 خضير، يونس، منعم احمد ونعمان منذر، ٢٠١٨، قياس اثر الاتفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، باستخدام نموذج ADRL، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٣، العدد ٤٣، ص: ٣١٦
 الخطيب، شامية، خالد شحادة وأحمد زهير، ٢٠١٦، أسس المالية العامة، عمان، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، ص: ٤
 الدليمي، فرحان، علي احمد درج وسعد عبد الكريم جاد، ٢٠١٧، دور الاتفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣) دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٧، ص: ٧٦
 الصالحي، بان صلاح عبد القادر، ٢٠٠٨، دور البوالة الإنفاقية في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد (٢٣) الصادر (٢)، ص: ٢٧٧
 صائل، عناد، علي نبغ وعمر ابراهيم، ٢٠١٧، مسار الاتفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٨، ص: ١٧٥
 صباح، تاية، نزار كاظم وأريج عبد الزهرة، ٢٠١٨، تحليل وقياس اثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب تكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للمدة ١٩٨٥ - ٢٠١٦، ص: ٣٢٥
 صندوق النقد العربي (٢٠٠٦-٢٠١٧)، نشرة الاحصاءات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
 العبيدي، سعيد علي، ٢٠١١، اقتصاديات المالية العامة، عمان، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، ص: ٥٦، ٩٨، ١٠١
 العلي، عادل فليح، ٢٠٠٩، اقتصاديات المالية العامة والقانون المالي والضريبي، عمان، الطبعة الاولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، ص: ٣٨، ٤١
 عواد، فتحى احمد ذياب، ٢٠١٣، اقتصاديات المالية العامة، عمان، الطبعة الاولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ص: ٥٩، ٦٠، ٩٩
 الغالي، كريم سالم حسن، ٢٠١٢، الاتفاق الحكومي واختبار قانون فآكتر في العراق للفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)، تحليل قياسي، جامعة القادسية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد ١٦، ص: ٣٤
 القاضي، حسن محمد، ٢٠١٤، الادارة المالية العامة، عمان، الطبعة الاولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص: ٧٦
 القرشي، مدحت كاظم، ٢٠٠١، اقتصاد الصناعات، عمان، الطبعة السابعة عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، ص: ٢٣٦
 الهيتي، الخشالي، نوزاد عبد الرحمن ومنجد عبد اللطيف، ٢٠٠٦، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان، الطبعة الاولى، دار المناهج، ص: ٦٤، ٦٥
 الوادي، محمود حسين، ٢٠٠٧، مبادئ المالية العامة، عمان، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص: ١٣٤
 وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة، نشرات مختلفة.

Bernard in Akitoby, Gabriela inchauste, 2004, the cyclical and long-term behavior and government expenditure in developing